الحماية القانونية للأطفال من جرائم الاتجار بالأشخاص: مسؤوليتنا جميعاً

في كل مجتمع يبقى الأطفال هم الفئة الأضعف، وهم في الوقت نفسه أغلى ما نملك. ولهذا السبب، تُعد جريمة الاتجار بالأطفال واحدة من أبشع الجرائم التي تهدد كرامة الإنسان وأمانه، لأنها تستهدف الطفل في لحظة ضعفه وحاجته، وتستغل براءته بلا رحمة. لكن المهم أن نعرف أن الأنظمة السعودية تقف بحزم ضد هذا النوع من الجرائم، وتوفر حماية خاصة للأطفال، سواء كانوا سعوديين أو غير سعوديين، وتعتبرهم ضحايا يجب إنقاذهم ورعايتهم.

ما هو الاتجار بالأطفال؟

الاتجار بالأطفال يعني: استغلال الطفل في أعمال أو أنشطة غير مشروعة، مثل: العمل القسري، التسول، الاستغلال الجنسي، أو حتى النقل والبيع والشراء لأغراض الاستغلال. حتى لو بدا الطفل (موافق)، فالنظام يعتبره ضحية بحكم عمره، ولا تُقبل أي موافقة ظاهرية منه أو من أسرته.

لماذا الطفل تحديداً؟

لأن الطفل:

- لا يملك القوة لرفض الاستغلال.
- لا يملك الوعي ليدافع عن نفسه.
- لا يملك الوسائل للتبليغ أو الهرب.

ولذلك شدّدت الأنظمة السعودية على أن أي طفل يتعرض للاستغلال هو ضحية، بغض النظر عن موافقته أو وضعه العائلي.

الإطار النظامي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص:

أولاً: المرجعية الوطنية:

- **النظام الأساسي للحكم**، ويشمل مواد تنص على حماية حقوق الإنسان والأمن والعدالة.
- **نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص** (١٤٣٠هـ): النظام الأساسي لتجريم وردع هذه الجريمة.
- **تنظيم هيئة حقوق الإنسان:** لحماية وتعزيز الحقوق وفق المعايير الدولية.

ثانياً: المرجعية الإقليمية:

- الميثاق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤م): يجرم الاسترقاق والاتجار بجميع صوره.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود (٢٠١٠م): تشمل جرائم الاتجار بالأشخاص.

- الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر: تضع أطر الوقاية والحماية والتعاون.
- القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار بالبشر: يعفي الضحية من المسؤولية الجنائية.
- وثيقة أبوظبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص: تؤكد على حماية الضحية خلال التحقيق والمحاكمة.
- إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي: يُجرّم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية.

ثالثاً: المرجعية الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠م).
- بروتوكول باليرمو (٢٠٠٠م): الخاص بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.
- خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (٢٠١٠م).
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.
- بروتوكول عام ٢٠١٤ المكمل لاتفاقية العمل الجبري (١٩٣٠م).

هذه الخلاصة تبيّن أن المملكة العربية السعودية تتبنى إطاراً قانونياً متكاملاً يواكب المعايير الدولية في تجريم الاتجار بالأشخاص وحماية ضحاياه، خصوصاً الأطفال والنساء.

صور من الواقع: حين تُستغل الطفولة في صمت..

إن أخطر ما في جرائم الاتجار بالأشخاص، خصوصاً حين يكون الضحية طفلاً، أنها غالباً ما تتم خلف الأبواب المغلقة، وبصمت شديد. وقد تمر بعض صورها في حياتنا اليومية دون أن ننتبه إليها، رغم أنها في حقيقتها انتهاك بالغ للكرامة الإنسانية ومخالفة صريحة للنظام.

- طفلة تُجبر على العمل المنزلي مع حرمانها من التعليم، في بيئة مغلقة، دون حماية أو إشراف.
- طفل يُستغل في التسول، يُنقل يومياً من مكان لآخر، ويخضع لمراقبة من بالغين يجمعون الأموال.
- أطفال يُستخدمون في أعمال خطرة، أو يُجبرون على الخدمة القسرية في مزارع أو ورش، دون تعليم أو رعاية.

كل هذه الحالات تمثل صوراً مختلفة من الاتجار بالأشخاص، وتستوجب التبليغ الفوري والتدخل النظامي.

مسؤوليتنا المجتمعية: كلنا خط الدفاع الأول

حماية الطفل من الاتجار مسؤولية مشتركة لا تقف عند حدود الجهات الرسمية، بل تمتد إلى كل فرد في هذا الوطن. فالصمت قد يُطيل عمر الجريمة، وقد يكلف طفلاً عمراً كاملاً.

التبليغ لا يحتاج إلى دليل كامل، بل إلى حس وطني حي..

يكفي أن يكون هناك اشتباه منطقي حتى تتحرك الجهات المختصة، بسرية تامة، ودون أن تُحمل المبلغ أي تبعات.

التبليغ = حماية لطفل، وردع لجريمة، ودفاع عن قيمنا.

إن حماية الأطفال من جرائم الاتجار بالأشخاص، واجب وطني وأخلاقي، تُعززه الدولة بأنظمتها الصارمة ومبادراتها الإنسانية، ويُترجم على أرض الواقع من خلال يقظة المجتمع وتعاونه.

وتحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان – حفظهما الله – تمضي المملكة بخطى واثقة نحو تعزيز حقوق الإنسان، وصون كرامة الطفل، وتجفيف منابع الجريمة.

في وطن شامخ بقيادته، عظيم بقيمه، لن يكون لأعداء الطفولة موطئ قدم، ما دمنا يقظين، أوفياء، مسؤولين..

جميع المعلومات والأنظمة المذكورة مستندة إلى مصادر رسمية سعودية وإقليمية ودولية معتمدة.

بقلم

منى العليان

مستشارة في الحوكمة والامتثال، ومختصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب